غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قراءة تحليلية

للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية

للعام المالى الجديد ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

قطاع الشئون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر ٢٠١٤ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة لغرفة الشرقية

المحتويات

مقدمة ١

أهم الحقائق حول ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م) ٢

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ ٤

القسم الأول : النتائج المالية للعام المالى الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)..... ٩

القسم الثاني : الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ ١١

القسم الثالث : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ..... ١٢

القسم الرابع : تطورات الاقتصاد الوطني ١٨

اشادات عالمية ودولية بسياسات وبرامج المملكة الاقتصادية والاجتماعية ٢٢

خاتمة ٢٥

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ

يَسُرنا إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ، واستعراض أهم الملامح

الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ ،

وتطورات الاقتصاد الوطني.

أهم الحقائق حول ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)

- جاءت مؤشرات الميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ تأكيداً رسمياً وإعلاناً اقتصادياً عن قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، وعلى مدى قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة، وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مجالاتها ، فتلك الميزانية (واستكمالاً لميزانيات المملكة السابقة) تتبني مشروعات جديدة ومتنوعة، إيذاناً بدخول مرحلة جديدة من الإنفاق على ملفات عديدة، كاستكمال مشروعات الطاقة والبنية التحتية، والعمل على استحداث قنوات جديدة تسهم هي الأخرى في دعم الاقتصاد الوطني.

- المملكة تقر ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ بإيرادات عامة مقدرة بنحو ٧١٥ مليار ريال، بانخفاض يقدر بنحو ١٤٠ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة في ميزانية العام السابق، كما حُدِّدَتْ النفقات العامة بنحو ٨٦٠ مليار ريال، مرتفعة بنحو ٥٠ مليارات ريال مقابل النفقات العامة المحددة في ميزانية العام السابق.

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٢١٧) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٦٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ١٩٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، كذلك بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو (٤٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- جاءت مؤشرات الانفاق بالميزانية الجديدة لتؤكد استمرار الالتزام بالتوجيهات السامية بتسريع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ مستوى معيشة المواطنين، والارتقاء بنوعية حياتهم، واستمرار العناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع السعودي.

- تشير التقديرات الاولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أنه من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م) نحو (٢٨٢١,٧) مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها ١,٠٩٪ عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م).

- أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته ٨,٢١٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ٦,٠٦٪ والقطاع الخاص بنسبة ٩,١١٪ بالأسعار الجارية.

- أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) نسبته ٢,٧ ٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) طبقاً لسنة الاساس (٢٠٠٧م).

- تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) نحو (١٣٤٨,٤) مليار ريال بانخفاض نسبته ٤,٤٪ عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (٢٠٨,٢) مليار ريال بزيادة نسبتها ٣,١٪ عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٥,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

- أمّا الواردات السلعية (فوب) فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٥٦٤,١) مليار ريال بانخفاض نسبته ٢,٦ ٪ عن العام السابق.

- كما تَشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٧٨٨,٧) مليارات ريال بانخفاض نسبته ٥,٦٪ عن العام الماضي وذلك نتيجة انخفاض الصادرات البترولية بالرغم من انخفاض الواردات.

- أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٣٩٩) مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٧,٤) مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) بانخفاض نسبته ١٩,٨٪.

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة
للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

١. اتجاهات ومعطيات ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

- أكدت ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م) على متانة ورسوخ المعطيات الأساسية للاقتصاد السعودي، فعلى الرغم من انخفاض اسعار البترول والتحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة، واستمرار الأزمات والتوترات الإقليمية والعالمية وتداعياتها، إلا انها مضت قدماً في نهجها التنموي الذي يستهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، كما اظهرت الميزانية تمتع حكومة المملكة بالخبرة والحكمة في تعاملها مع الازمات الاقتصادية المحلية والعالمية.
- كذلك تؤكد مؤشرات الميزانية مدى التزام حكومة المملكة الرشيدة بمجموعة من المعايير والثوابت في إعداد ميزانيتها العامة، والتي تعد بمثابة «**الأهداف الاستراتيجية لميزانية ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ**»، أهمها:

  - إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر كالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق، وكافة مشروعات البنية الأساسية.
  - استمرار الاستثمار في البنية التحتية باعتباره أفضل الطرق لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوطين رؤوس الأموال السعودية المهاجرة.
  - نشر الجهد التنموي وثماره بين مختلف مناطق المملكة، لضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى، بما يسهم في زيادة التقارب بين المستويات التنموية في جميع مناطق المملكة .
  - تنمية وتطوير العنصر البشرى، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها، انطلاقاً من مبدأ "أن الإنسان هو أداة وغاية عملية التنمية ".
  - العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل للمملكة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض حجم الدين العام ، ومراعاة استثمار الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة للمملكة.

٢. ميزانية العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ أداة اقتصادية فعالة تسهم في مواجهة التحديات المستقبلية للمملكة

- هناك مجموعة من التحديات الرئيسية التي يواجها الاقتصاد السعودي، و التي يمكن اختصارها في: **(١)** تحديات تتعلق بالنمو السكاني ، **(٢)** تزايد معدل الطلب على الخدمات الاساسية والمرافق الخدمية، **(٣)** تحديات تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية ، **(٤)** تحديات القطاع المصرفي والمالي في ظل قوانين منظمة التجارة العالمية، **(٥)** تحديات اخرى تتعلق بزيادة حدة المنافسة التي تواجهها المنتجات الوطنية.

- وتعد ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ أداة اقتصادية هامة (واستكمالاً لميزانيات المملكة السابقة) تسهم في التغلب على تلك التحديات المستقبلية ومواجهتها ، ويتضح ذلك في:
  - اعتزام المملكة تنفيذ مشاريع تنموية جديدة ومتنوعة بجميع مناطق المملكة، لضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، ولتعزيز دور جميع المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى، بهدف تضييق الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة، والحد من التمركز السكاني في مدن بعض المناطق، والتغلب على اثار ارتفاع النمو السكاني بالمملكة، حيث بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية مشتملاً وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٤٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

  - كما تسعي المملكة لاستيعاب الزيادات السكانية والتعامل معها، بزيادات المخصصات للخدمات الصحية والتعليمية، وتوفيرها بدرجة عالية من الكفاءة والجودة للأجيال الجديدة والمتلاحقة، فنجد أن ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٦٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ١٩٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، بينما بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٢١٧) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- وفي اطار مواكبة المملكة تزايد معدل الطلب على الخدمات الاساسية، والمرافق الخدمية، فقد بلغ المخصص للقطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٦٠) مليار ريال، مما يمثل نحو ٧٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، في حين بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٣) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٧٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- تنتهج المملكة سياسات اقتصادية تهدف الى تنمية وتنويع مصادر الدخل والاستغلال الأمثل للموارد، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل، وتعمل على الاستمرار في مواصلة تطوير هيكل الاقتصاد السعودي، وتحقيق زيادات ملموسة في مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفير الفرص الوظيفية. ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وللمنتجات الوطنية.

- كما أن السياسة النقدية التي تنتهجها المملكة ساعدتها في توفير الحيز المالي الملائم لاتخاذ إجراءات قوية في مواجهة آثار الأزمات المالية العالمية المتلاحقة، وحافظت على متانة وسلامة القطاع المصرفي فيها، كما أن تلك الطفرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد السعودي تؤكد أن سياسة المملكة المالية جيدة وأنها تمضي في مسارها الصحيح. فقد أسهمت الخطط الجادة في تحقيق هذا التفوق الملحوظ.

- وهنا تبرز أهمية تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في قطاع التجهيزات الاساسية وإدارتها على اسس تجارية، فعلى الرغم من زيادة دور القطاع غير النفطي في الاقتصاد الوطني خاصة دور القطاع الخاص، إلا أن القطاع النفطي لا يزال هو المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بمعظم إيرادات المملكة والمتحصلات في ميزان المدفوعات، لذا فلابد من الاستفادة من فوائض مالية وقائية لمواجهة ذلك والاهتمام بتطوير وتنويع المصادر غير النفطية للدخل .

٣. ميزانية المملكة للعام المالي القادم شراكة جديدة مع القطاع الخاص

- تسعى المملكة لتعزيز وتنمية دور القطاع الخاص في المشاريع التنموية لعدة أسباب، منها إدخال عنصر المنافسة إلى السوق مما يقلل تكاليف الخدمات ويرفع من جودتها، ولتخفيف العبء على ميزانية المملكة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، وتلبية الطلب المتزايد عليها، وتوطين رؤوس الأموال المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع مشتركة أو بصورة فردية في مجال المشاريع التي تحتاج إلى توظيف رؤوس أموال ضخمة، واستخدام التقنيات المتقدمة الحديثة، فالقطاع الخاص هو الذي يأخذ زمام المبادرة في الحركة الاقتصادية الآن، ويشارك بصفة رئيسية في تنفيذ المشاريع التي تطرحها المملكة.

- هناك أهمية مباشرة للقطاع الخاص في المشاريع التي تطرحها الجهات الحكومية، والتي تحرك أعمالها ميزانية العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ بشكل كبير، كما أن هذه المشاريع تحرك السيولة لدى القطاع الخاص.

- إن تعزيز الانفاق على البنية التحتية والذي يمكن استنتاجه من الميزانية العامة للدولة الحالية وما يتبعه من دقة ورقابة في تنفيذ المشاريع التنموية، يهيئ فرصاً استثمارية مجدية للمستثمرين المحليين والأجانب، فالسياسات المالية التي يمكن استخلاصها من الميزانيات العامة سواء كانت توسعية أو انكماشية أو متوازنة تنعكس بشكل كبير على معظم المتغيرات الاقتصادية، مثل السيولة المحلية والمستوى العام للأسعار والادخار والاستهلاك والاستثمار، فاستمرار ضخ مزيد من المشاريع التنموية (كما هو واضح بميزانيات المملكة في الأعوام السابقة) ، يعد دلالة على أن الإنفاق للسنة المالية المقبلة ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ سيكون مستمر، وسينعكس ايجابياً على نشاط القطاع الخاص.

- كذلك فإن الايجابيات العديدة التي ظهرت في تلك الميزانية تؤكد تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، كونه شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة، فالنتائج المرضية لميزانية المملكة ستكون عامل جذب هام لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية ، كما ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، والتي تسهم بدورها في توفير المزيد من الفرص الوظيفية، ودفع عجلة التنمية.

٤. الميزانية الجديدة سلكت استراتيجية متوازنة في آليات توجيه الانفاق علي القطاعات المختلفة

- سلكت الميزانية الجديدة استراتيجية متوازنة في آليات توجيه الانفاق على القطاعات المختلفة، بتخصيص جزء كبير من الميزانية لتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة والتي تشمل التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، إلى جانب المخصصات الكبيرة لمجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والتي تهتم برقي المواطن وتطوره.

- الاستمرار في تخفيض الدين العام، حيث استمرت حكومة المملكة في نهجها الذى بدأته مع بداية التحسن المالي عام ٢٠٠٣م في خفض حجم دينها العام بشكل كبير، حيث انخفض الدين العام الي ٩٨,٨ مليار ريال عام ٢٠١٢م، من ٦٨٥,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٢م، وبلغ متوسط معدل السداد السنوي للدين العام ١٧,٦٪ أو ما يعادل ٥٨,٦ مليار ريال خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٢م)، وأدي استمرار سداد الدين العام الي انخفاض كبير في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل ٣,٧٪ في عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ١٧,١٪ في عام ٢٠٠٧م، ونسبة ٩٦,٩٪ في عام ٢٠٠٢م، وبلغ حجم الدّين العام بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥(٢٠١٣م) إلى (٦٠,١) مليار ريال يُمَثّل ما نسبته ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٣م) مقابل ٨٢٪ لعام ٢٠٠٣م، ويتوقع أن يبلغ حجم الدين العام في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ إلى ما يقارب ٤٤,٣ مليار ريال، ويمثل ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام (٢٠١٤م).

٥. الميزانية ترفع سقف التطلعات نحو مستويات أكثر تنافسية في اداء الاقتصاد الوطني

- كذلك فالأرقام التي سجلتها الميزانية السعودية للعام ٢٠١٥م تعزز التطلعات في مواصلة التنمية المستدامة، وتدفع الاستراتيجيات لرفع سقف الطموحات التنموية، وتوسيع نطاق التنافسية في الأداء بما يحقق النتائج الإيجابية المرجوة في مختلف قطاعات المملكة.

وأخيراً ... فالعبرة ليست في أرقام ومؤشرات الميزانية بل العبرة في ما تجسده تلك الارقام والمؤشرات على أرض الواقع من مشاريع وخدمات نوعية ينمو بها الوطن وينعم بها المواطن ، لذا لابد من إيجاد وتعزيز آليات قياس مبتكرة وحديثة لأداء الجهات والمؤسسات والهيئات تجاه تنفيذ بنود الميزانية الجديدة، وأن يكون هناك تقييم مبني على أسس علمية دقيقة، يتيح معرفة مستوى التنفيذ.

القسم الأول

النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)

١. الإيرادات العامة:

- يَتَوَقّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١٠٤٦) مليار ريال، بزيادة نسبتها ٢٢٪ عن المقدر لها بالميزانية، تمثل الإيرادات البترولية ٨٩٪ منها.

٢. المصروفات العامة:

- يَتَوَقّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (١١٠٠) مليار ريال، بزيادة مقدارها (٢٤٥) مليار ريال، أي بنسبة زيادة تبلغ ٢٨,٧٪ عمّا صدرت به الميزانية، بعجز متوقع قدره (٥٤) مليار ريال.
- لا تَشمل المصروفات أعلاه ما يَخَص مشاريع البرنامج الإضافي المُمَوّلَة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة والتي يُقَدّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (٢٢) مليار ريال حيث أنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.
- وتشمل تلك الزيادة في المصروفات تغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوي الشريف، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمية الأخرى والمساعدات الدولية.

ميزانية العام المالي الحالي
١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)

البيان (مليار ريال)	الميزانية	الفعلى	الفرق
الايرادات	٨٥٥	١٠٤٦	١٩١
المصروفات	٨٥٥	١١٠٠	٢٤٥
الفائض / العجز	٠	٥٤	-٥٤

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات الفعلية
(للأعوام المالية ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م)

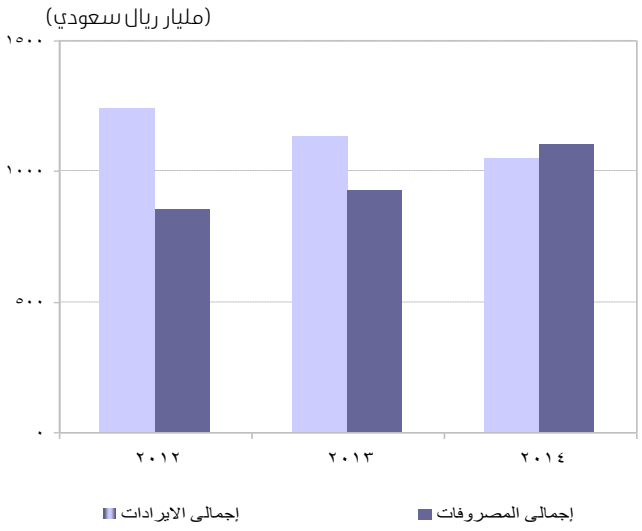

المصدر : وزارة المالية

- وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طُرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة بما فيها المشاريع الممولة من فوائض ايرادات الميزانيات السابقة نحو (٢٥٧٢) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي (١٨٤) مليار ريال.

٣. الدين العام:

- بلغ حجم الدّين العام بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) إلى (٦٠,١) مليار ريال يُمثّل ما نسبته ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٣م) مقابل ٨٢٪ لعام ٢٠٠٣م، ويتوقع أن يبلغ حجم الدين العام في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٥ إلى ما يقارب ٤٤,٣ مليار ريال، ويمثل ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام (٢٠١٤م).

الدين العام،
خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤ م)

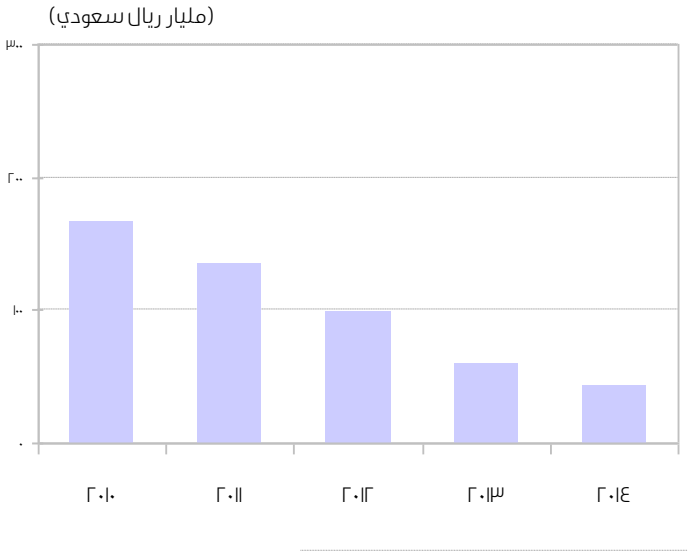

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي،
خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٤ م)

العام المالي	حجم الدين العام القائم نهاية العام (مليار ريال)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (٪)
٢٠١٢	٩٨,٨	٣,٧
٢٠١٣	٦٠,١	٢,١
٢٠١٤	٤٤,٣	١,٦

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

القسم الثاني

الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٧١٥) مليار ريال.
- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٨٦٠) مليار ريال.

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودى)
الإيرادات العامة	٧١٥
النفقات العامة	٨٦٠

المصدر : وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للدولة،
(للأعوام المالية ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥م)

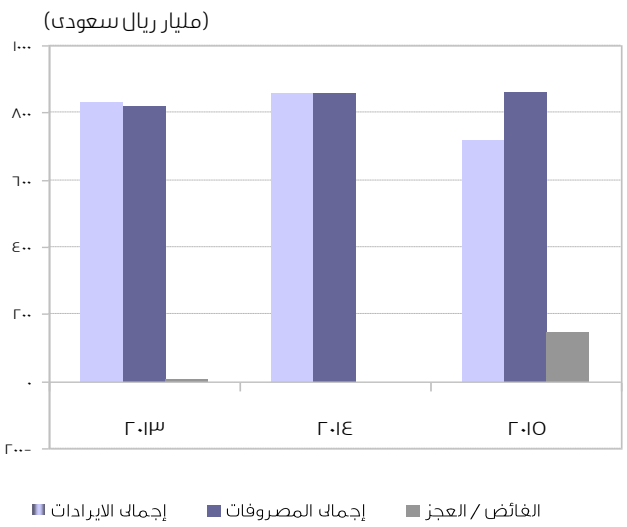

المصدر : وزارة المالية

القسم الثالث

الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

- اعتمدت ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧ في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي حيثَ انخفض النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة كما انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له منذ (٢٠٠٩م) إضافة إلى عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق المحيطة، وانسجاماً مع سياسة المملكة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية لتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها على المديين المتوسط وطويل الأجل وضمان مواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمية الضرورية للنمو الاقتصادي، ببناء احتياطيات مالية من الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع الإيرادات العامة للدولة في بعض الأعوام للاستفادة منها عند انخفاض هذه الإيرادات في أعوام لاحقة.

- وستستمر المملكة بناءً على التوجيهات السامية بالاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي بما يحقق التنمية المستدامة لهذا الجيل والأجيال القادمة - بحول الله – وايجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين، مع بذل المزيد من الجهد للحد من النفقات الجارية خاصة نفقات الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها والتي تمثل قرابة (٥٠) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- وتجدر الإشارة إلى أنه تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن الربط بين الميزانية وما تضمنته خطة التنمية العاشرة التي تبدأ في العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧، فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (١٨٥) مئة وخمسة وثمانين مليار ريال، ووفقاً للمتبع سيتم إدراج المشاريع الجديدة للجهات الحكومية على مواقع تلك الجهات، وعلى موقع وزارة المالية.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية :

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٢١٧) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.
- كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٦٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ١٩٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.
- بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو (٤٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.
- بلغ المخصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٣) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٧٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.
- كذلك بلغ المخصص لقطاعات الموارد الاقتصادية حوالي (٦٠) مليار ريال، مما يمثل نحو ٧٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية في ميزانية العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ

اسم القطاعات	ما تم تخصيصه (مليار ريال سعودى)	النسبة إلى الاجمالي (٪)
التعليم والتدريب	٢١٧	٢٥
الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية	١٦٠	١٩
الخدمات البلدية	٤٠	٥
التجهيزات الأساسية والنقل	٦٣	٧
الموارد الاقتصادية	٦٠	٧

المصدر : وزارة المالية

١. قطاع التعليم :

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقرب من (٢١٧) مليار ريال، ويمثل حوالي نسبة (٢٥) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.
- وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبُنى التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد وكليات التدريب حيث اعتمد بالميزانية (١٦٤) مشروعاً جديداً بتكاليف كلية تزيد عن (١٤) مليار ريال، وإضافات لتكاليف بعض المشاريع القائمة بمبلغ (٦,٨) مليار ريال، كما سيستمر الصرف على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة وفقاً لمراحل التنفيذ والباقي في تكاليفها أكثر من (٢٨٠) مليار ريال وفقاً لما يلي:

التعليم العام:

- سيستمر تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام "تطوير" البالغة تكاليفه (٩) مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة"، وقد صُرف من تلك التكاليف ما يقارب مبلغ (١,٧) مليار ريال.
- بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٢٨١٨٥) وتاريخ ١٤٣٥/٧/١٨هـ بدأ العمل في تنفيذ برنامج دعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام البالغة تكاليفه أكثر من (٨٠) مليار ريال، منها مبلغ (٤٢,٥) مليار لتنفيذ مباني لمجمعات تعليمية ومدارس لكافة مراحل التعليم العام للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة تصل إلى (٣٠٠٠) مدرسة للبنين والبنات على مدى خمس سنوات مالية، و(٥,٥) مليارات ريال لتأهيل المباني القائمة، و(٢,٥) مليار ريال لتجهيز المدارس بوسائل الأمن والسلامة، (١,١) مليار ريال للتعليم الإلكتروني.
- تم خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ استلام عدد (٣٥٦) مدرسة جديدة بمختلف المناطق ويجري حالياً تنفيذ (١,٦٨٠) مجمع ومدرسة، وإنشاء معهدين للتربية الخاصة بمختلف المناطق.
- اعتمد بالميزانية الجديدة مشاريع لتأهيل (٥٠٠) مبنى مدرسياً بمختلف المناطق، وتأهيل (١١) مجمعاً رياضياً بمختلف مناطق المملكة بتكاليف تبلغ (٤٠٥) ملايين ريال.

التعليم العالي:

- تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وإضافات لتكاليف بعض المشاريع القائمة لوزارة التعليم العالي وكافة الجامعات بتكاليف تقارب مبلغ (١٢,٣) مليار ريال لتنفيذ البُنى التحتية لبعض الجامعات ومباني ومرافق لبعض الكليات والتجهيزات والتأثيث لبعض المرافق القائمة والجديدة.

- سيستمر العمل لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكاليف تبلغ أكثر من (٥) مليار ريال.
- تضمنت الميزانية الجديدة اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٣) جامعات جديدة هي (جامعة جدة، وجامعة بيشه، وجامعة حفر الباطن).
- سيواصل برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي مسيرته ولقد وصل عدد المُبتعثين من الطلبة والطالبات الدارسين في الخارج الذين تُشرف عليهم وزارة التعليم العالي ما يزيد عن (٢٠٧) آلاف طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات سنوية تبلغ (٢٢,٥) مليار ريال، هذا عدا الموظفين المُبتعثين من الجهات الحكومية.

التدريب التقني والمهني

- تضمنت الميزانية اعتماد مشروع جديد لتشغيل كليات التميز بتكاليف كلية تبلغ (٢,٤) مليار ريال. كما تم اعتماد مشاريع جديدة أخرى لكليات التقنية، وإضافات للتكاليف لبعض المشاريع القائمة.

٢. الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية :

- بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية للقطاعين (المدني والعسكري) والتنمية الاجتماعية حوالي (١٦٠) مليار ريال.
- وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (٣) مستشفيات جديدةً، و(٣) مختبرات مرجعية لبنوك الدم، و(١١) مركزاً طبياً، و(١٠) عيادات شاملة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.
- ويجري حالياً تنفيذ (١١٧) مستشفى جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٢٤٠٠٠) سرير، بالإضافة إلى (٥) مدن طبية بمختلف مناطق المملكة بسعة سريريةً إجمالية تبلغ (١٤٥٠٠) سرير.
- وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء (١٦) مقراً للأندية الرياضية وعدد (٥) مقرات وصالات لذوي الاحتياجات الخاصة، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومكاتب للضمان الاجتماعي ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر ، حيث بلغ المخصص للعام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧ حوالى (٣٠) مليار ريال.

٣. الخدمات البلدية :

- بلغت مخصصات قطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات ما يقارب (٤٠) مليار ريال، منها أكثر من (٥,٥) مليارات ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.
- تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة بلغت (٢٥) مليار ريال لتنفيذ مشاريع الحماية من السيول وتصريف الامطار ومشاريع السفلتة والإنارة، ولإنشاء الانفاق والجسور وتنفيذ التقاطعات لفك الاختناقات المرورية وتسهيل حركة السير، كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الاعوام المالية السابقة والباقي في تكاليفها حوالي (١٤٤) مليار ريال منها أكثر من (٣٠) مليار ريال لدرء أخطار السيول وتصريف مياة الامطار.

٤. التجهيزات الأساسية والنقل:

- بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٣) مليار ريال.
- وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجُبيل وينبُع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٣٣,٥) مليار ريال لتنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (٢٠٠٠) كيلو متر إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة، ليبلغ إجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنمية التاسعة ما يقارب (٢٣٠٠٠) كيلومتر.
- كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع والباقي في تكاليفها حوالي (١١٥) مليار ريال لتنفيذ الطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والمدن الصناعية.
- كما تجدر الاشارة إلى أنه تم خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ ومن فائض إيرادات السنة المالية ١٤٣٤/١٤٣٥ اعتماد مبالغ لتنفيذ خمس طرق محورية وهي (جدة / جازان الساحلي، تبوك / المدينة المنورة السريع، ينبع/الجبيل السريع، عسير/ جازان الجديد، القصيم/ مكة المكرمة السريع) مع البنية التحتية لخدمات هذه الطرق بتكلفة إجمالية تبلغ (٢٤) مليار ريال والتى تم طرحها للمنافسة مؤخرا.

٥. الموارد الاقتصادية :

- بلغ المخصص للقطاعات الاقتصادية ما يقارب (٦٠) مليار ريال.
- وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي (٢٣) مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطات تحلية جديدة وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، والبنى التحتية للمدن الصناعية وصوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.
- وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٩٤٠٠٠) كيلو متر منها (١٠٠٠) كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٣١٨٠٠) كيلو متر منها (٢٠٠٠) كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦.
- كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الاعوام المالية السابقة في هذا القطاع والباقي في تكاليفها حوالي (١٤٢) مليار ريال.

٦. صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية :

- إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو .

- وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي قُدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ حوالي (٥٨٧) مليار ريال.

- ويُتَوَقّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧ أكثر من (٧٣,٧) مليار ريال، وفيما عدا برنامج الاقراض الحكومي يتم التمويل من الموارد الذاتية لتلك المؤسسات المالية.

- بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية من برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ حوالي (٣٤) مليار ريال ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢) مليار ريال .

القسم الرابع

تطورات الاقتصاد الوطني

١. الناتج المحلى الإجمالي :

- من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٨٢١,٧) مليار ريال بالأسعار الجارية بمعدل نمو يبلغ ١,٠٩ ٪ مقارنة بالعام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م).

- ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص نمواً نسبته ٨,٢١٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ٦,٠٦ ٪ والقطاع الخاص بنسبة ٩,١١ ٪ ، أما القطاع النفطي فيشهد انخفاضاً في قيمته بنسبة ٧,١٧٪ بالأسعار الجارية.

- وبالأسعار الثابتة لعام (٢٠١٠م) فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣,٥٩٪ مقارنة بنسبة ٢,٦٧٪ في العام السابق، وأن ينمو القطاع البترولي بنسبة ١,٧٢٪ والقطاع الحكومي بنسبة ٣,٦٦٪ والقطاع الخاص بنسبة ٥,٧٪ .

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٤م)*

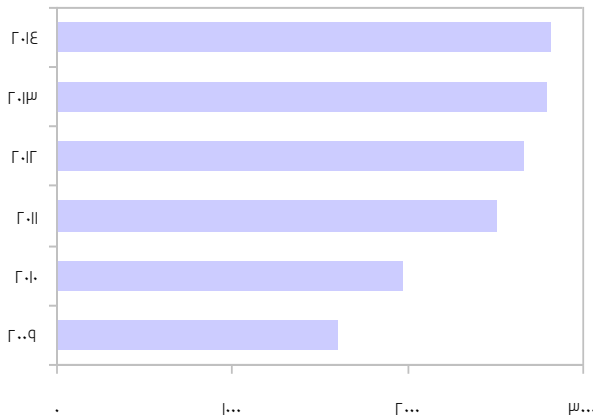

(*) بيانات أولية

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال عام ٢٠١٤م *

البيان	معدل التغير السنوى (٪)
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي	١,٠٩
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع غير البترولي (الحكومي والخاص)	٨,٢١
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الحكومي	٦,٠٦
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الخاص	٩,١١

(*) بيانات أولية (متوقعة)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

- وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً ايجابيا إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط التشييد والبناء ٦,٧ ٪، وفي الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٦,٥٤ ٪. وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ٦,١٣ ٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٥,٩٧ ٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٤,٤٦ ٪.

- وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) نسبته ٢,٧٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) طبقاً لسنة الاساس (٢٠٠٧م).

- أمّا مَعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته ٢,٩٩٪ في عام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠١٠=١٠٠)، خلال عام ٢٠١٤م *

البيان	نسبة النمو عن العام السابق (٪)
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي	٣,٥٩
نسبة نمو القطاع البترولي	١,٧٢
نسبة نمو القطاع الحكومي	٣,٦٦
نسبة نمو القطاع الخاص	٥,٧

(*) بيانات أولية

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤ م) *

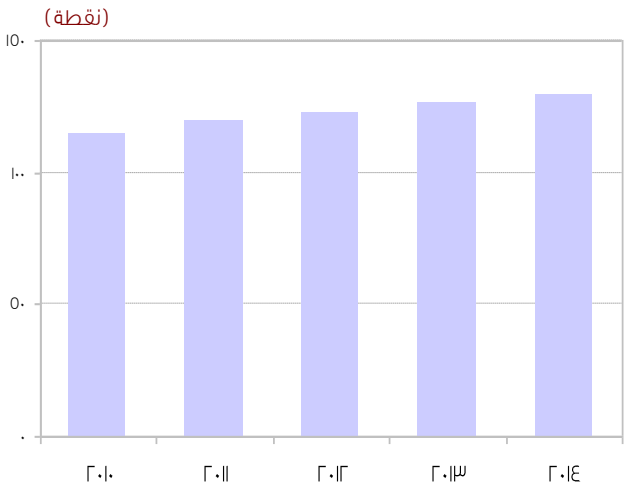

(*) الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (١٠٠= ٢٠٠٧)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

٣. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

- وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) نحو (١٣٤٨,٤) مليار ريال بانخفاض نسبته ٤,٤٪ عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (٢٠٨,٢) مليار ريال بزيادة نسبتها ٣,١٪ عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٥,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

- أمّا الواردات السلعية (فوب) فيتوقع أن تبلغ في العام الحالي (٥٦٤,١) مليار ريال بانخفاض نسبته ٢,٦٪ عن العام السابق.

- كما تَشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٧٨٨,٧) مليارات ريال بانخفاض نسبته ٥,٦٪ عن العام الماضي، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات البترولية بالرغم من انخفاض الواردات.

- أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيَتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٣٩٩) مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٧,٤) مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) بانخفاض نسبته ١٩,٨٪.

صادرات المملكة العربية السعودية، وارداتها، عام ٢٠١٤م*

البيان*	القيمة (مليار ريال سعودي)	نسبة التغير عن العام السابق (٪)
القيمة الإجمالية للصادرات السلعية	١٣٤٨,٤	٤,٤-
الصادرات السلعية غير البترولية	٢٠٨,٢	٣,١
إجمالي قيمة الواردات السلعية	٥٦٤,١	٢,٦-

(*) بيانات أولية

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

صادرات المملكة العربية السعودية، وارداتها، خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣م)*

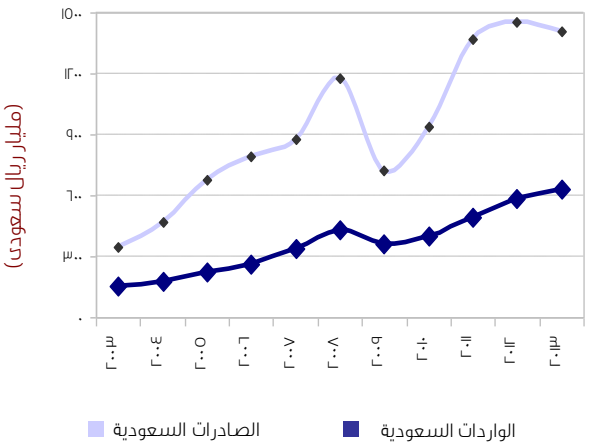

(*) الصادرات : تشمل اعادة التصدير

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

٤. التطورات النقدية والقطاع المصرفى:

- سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) نمواً نسبته ١٠,٤ ٪ مقارنة بنمو نسبته ٦,٦ ٪ لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م).

- كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة ١١ ٪ ، اما على المستوى السنوي فحققت نموا بلغ ١٦٪ مقارنة بالعام الماضي، وخلال العشرة أشهر الاولى من العام المالي الحالي ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص بنسبة ١٣,٨ ٪، وواصلت البنوك تدعيم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة ١١,١ ٪ لتصل إلى (٢٥٠,٩) مليارات ريال.

٥. السوق المالية:

- اتخذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) عدداً من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملاتها، استمراراً لحماية المستثمرين وتعزيزاً لثقتهم في السوق المالية السعودية.

- فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها أصدر مجلس الهيئة خلال هذا العام لائحة وكالات التصنيف الائتماني ودليل اجراءات استطلاع مرئيات العموم حيال مشاريع اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية، كما أقر المجلس تعديلاً على قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها.

- ولتوسيع قاعدة السوق المالية وتوفير فرص التمويل والنمو للشركات الوطنية وزيادة القنوات الاستثمارية، واصلت الهيئة جهودها في سوق الاصدارات الاولية فوافقت على طرح جزء من أسهم ست شركات للاكتتاب العام.

- كما وافقت على طرح صكوك لشركة واحدة واصدار حقوق أولوية لثمان شركات كذلك قامت الهيئة بزيادة طرح وحدات صناديق الاستثمار فرخصت هذا العام لستة عشر صندوقا استثماريا جديدا ليصبح إجمالى عدد الصناديق المرخصة ٢٦٣ صندوقاً.

- ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السلمية حرصت على تسلم شكاوي المستثمرين والبت فيها، وبلغت الشكاوى المقدمة للهيئة ٨٠٣ شكوي منذ بداية العام، وأنهت الهيئة الاجراءات القانونية والادارية اللازمة حيال ٥٥٢ شكوى ومازال العمل جاريا لانهاء ٢٥١ شكوى منها.

- واستمرت الهيئة في جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث نشرت أكثر من ٤٠٠ مادة إعلامية في الصحف المحلية والخليجية والدولية كذلك نظمت وشاركت في أكثر من ١٥ مؤتمر ومنتدى وحلقة عمل متخصصة في مجال الافصاح والرقابة والحوكمة في مختلف مناطق المملكة.

- كما صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣٨٨ وتاريخ ١٤٣٥/٩/٢٤ القاضي بالموافقة على قيام هيئة السوق المالية - وفقا للتوقيت الملائم الذى تراه - بفتح المجال للمؤسسات المالية الاجنبية لشراء وبيع الاسهم المدرجة في السوق المالية السعودية وذلك بحسب ما تضعه من قواعد في هذا الشأن.

اشادات عالمية بسياسات
وبرامج المملكة الاقتصادية والاجتماعية

- واصل الاقتصاد السعودي أداؤه المتميز مستفيداً من النمو المتزايد في الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، واستمرار المملكة فى الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التى تقوم بها لتمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق، فثمنت تقارير عديدة صادرة عن جهات ومنظمات اقتصادية دولية مؤخراً على تميز أداء الاقتصاد الكلي للمملكة، ودورها الاساسي في استقرار السوق البترولية.

- أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة لعام (٢٠١٤م) أن اقتصاد المملكة حقق نمواً قوياً للغاية في السنوات الأخيرة، وكان من الاقتصادات الأفضل أداءً على مستوى بلدان مجموعة العشرين، وأن المملكة دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند في سوق النفط العالمية. وأشاد المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوى للمملكة الذي يرتكز على أساسيات قوية. ولا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة، كما رحبوا بجهود تعزيز كفاءة الأنفاق العام وخطة إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية. واتفق المديرون على أن موقف السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية في الوقت الحاضر ملائم رغم تراجع نمو الائتمان. وأن اقتصاد المملكة لم يتأثر بتقلب الأسواق المالية العالمية، كما أن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية. وذكر المديرون أن برامج سوق العمل ساهمت في زيادة فرص التوظيف في القطاع الخاص، لكنهم رأوا أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الاعتماد على وظائف القطاع العام. وتكتسب مواصلة الجهود لتطوير مهارات العاملين من خلال التعليم والتدريب أهمية في هذا الصدد. كما رحب المديرون بالخطوات المتخذة لتوجيه برامج الإسكان الحكومية نحو الأقل دخلاً.

- أعلنت وكالة ستندرد آند بورز (S&P) العالمية للتصنيف الائتماني عن خفضها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من ايجابي إلى مستقر على خلفية تراجعات النفط، إلا أنها أبقت على التصنيف السيادي للدولة عند (AA_)على المدى الطويل ، وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من تعديل نظرتنا المستقبلية للسعودية ، إلا أن نمو الاقتصاد الحقيقي لا يزال قوياً نسبياً. ويأتي الإعلان بعد إعلان مماثل من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية خلال شهر مارس المنصرم.

- استمر تنفيذ المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (٢٠١٢ – ٢٠١٦) ، وقد أسهم ذلك في تقدم ترتيب المملكة على الصعيد الدولي بمقدار (٧٣) مرتبة حتى العام (٢٠١٤م) في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ صدوره عام (٢٠٠٣م)، حيث حققت المملكة المرتبة (٣٦) من بين (١٩٣) دولة في المؤشر العام للجاهزية، وبتقدم مقداره (٥) مراتب عن التقرير الأخير لعام (٢٠١٢م)، كما جاءت المملكة ضمن أفضل (٢٠) دولة في تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (١١١) جهة حكومية رئيسية. وبلغ عدد الجهات الحكومية التي تتبادل البيانات فيما بينها إلكترونياً عبر قناة التكامل الحكومية (١٠٠) جهة حكومية بزيادة تقدر نسبتها أكثر من (٦٠) بالمئة عن العام المالي السابق، فيما تجاوز عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) أكثر من (٢٠٠٠) خدمة إلكترونية تقدمها أكثر من (١٧٠) جهة حكومية رئيسة بزيادة تقدر بأكثر من (٤٠٠) خدمة إلكترونية جديدة عن العام المالي السابق. كما تم إطلاق نظام المراسلات الحكومية الإلكتروني الذي يعمل كمنصة إلكترونية آمنة لتسهيل تبادل المعاملات إلكترونياً بين مختلف الجهات الحكومية.

- واصل نظام السداد الإلكتروني من خلال نظام "سداد" تسهيل عملية دفع الرسوم وأجور الخدمات الحكومية مما ساهم في سرعة وسهولة إنجاز الخدمات الحكومية، حيث بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر هذا النظام منذ إطلاقه وحتى ٨/٢/١٤٣٦هـ ما يقارب (٣١٣) ثلاث مئة وثلاثة عشر مليار ريال بزيادة نسبتها (١٢) بالمئة عن العام المالي السابق ١٤٣٤/١٤٣٥، وبلغ عدد الجهات المرتبطة به (١٣٩) جهة منها (٧٥) جهة حكومية حيث تم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ ربط عدد (٤) جهات حكومية جديدة.

- بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتطبيق الإلزامي الكامل لنظام مراقبة شركات التمويل اعتباراً من يوم الأحد ١٦ محرم ١٤٣٦ هـ الموافق ٩ نوفمبر ٢٠١٤م ذلك بعد انتهاء مهلة تسوية الأوضاع وفق أحكام أنظمة ولوائح التمويل.

- تمت الموافقة على عدد من الأنظمة منها (النظام الجزائي لجرائم التزوير)، (النظام الجزائي لجرائم الإرهاب)، (نظام التأمين ضد التعطل عن العمل)، (نظام "قانون" العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، (نظام الرعاية الصحية) ، (نظام الأعلاف)، (نظام المجالس البلدية).
- تمت الموافقة ايضاً على عدد من التنظيمات منها (تنظيم الدعم السكني)، (تنظيم المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة)، (تنظيم الجمعية السعودية للمرشدين السياحيين)، (تنظيم الجمعية السعودية لمرافق الإيواء السياحي)، (تنظيم الجمعية السعودية للسفر والسياحة) ، وإعادة تنظيم (جمعية حماية المستهلك).

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هى بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وأن يديم عليها نعمة الأمن و الاستقرار.